العرب
الإثنين 2019/12/30
السنة 42 العدد 11572

ألمانيا تتسلح بإجراءات لدرء خطر اليمين المتطرف

تشديد قانون حيازة السلاح لمنع استخدامه في هجمات إرهابية

تسعى ألمانيا إلى تعزيز خططها لمواجهة تنظيمات اليمين المتطرف التي برزت خلال السنوات الأخيرة، وتسببت في العديد من الحوادث الإرهابية وفقا للسلطات في برلين التي تدفع بإجراءات أمنية وبتشريعات جديدة بهدف وضع حد لتنامي أخطار النازيين الجدد الذين يشكلون اليوم قوة سياسية لا يُستهان بها.

صغير الحيدري

برلين – تتجه ألمانيا التي شهدت في السنوات الأخيرة صعود نجم اليمين المتطرف نحو تشديد إجراءاتها بغية الحد من أخطاره لاسيما أنه كان يقف وراء جل الهجمات الإرهابية التي عرفتها البلاد في العام 2018، وكذلك يبشر بعودة النازية من جديد بعد مرور 75 سنة على سقوطها.

هذا الوضع دفع بسلطات برلين إلى التحرك لمواجهة النازيين الجدد من خلال إجراءات أمنية وتشريعات يرى مهندسوها أنها كفيلة بإيقاف هذا المد اليميني الذي يهدد بضرب مؤسسات الاتحاد الأوروبي ويرفع شعارات مناهضة لقيم المجتمع الألماني ورافضة للاختلاف الديني والهجرة وغيرهما.

فمنذ سنوات لم يعد اليمين المتطرف مجرد شبح يهدد باختراق الحياة السياسية في ألمانيا، خاصة بعد أن حقق حزب "البديل من أجل ألمانيا" اختراقا لا مثيل له في انتخابات 2017 وحقق نتائج مثلت مفاجأة للجميع وأهلته لأن يصبح أكبر أحزاب المعارضة في بلد لا زال يعمل على عدم إنتاج نازية جديدة.

لم يقف اليمين المتطرف عند المشاركة في الانتخابات في برلين ورفع شعارات معادية للسامية وللهجرة وللمسلمين فحسب، بل تعدى ذلك إلى تنفيذ اغتيالات طالت قيادات من الائتلاف الحاكم.

فكانت الصدمة كبيرة في يونيو الماضي باغتيال القيادي في الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشارة أنجيلا ميركل، فالتر لوبكه في مدينة كاسل وهو المعروف بدعمه للمهاجرين واللاجئين. كما تعرض معبد يهودي في مدينة هاله إلى هجوم هذا العام أوقع قتيلين وتسبب في جرح آخرين، وتبين في ما بعد أن منفذه من أنصار اليمين المتطرف وأنه يحمل فكرا معاديا للسامية.

وبالرغم من أن "النيونازيين" كما يحلو للبعض أن تسميتهم، لم يتمكنوا من الوصول إلى مواقع القرار ورسم سياسات ألمانيا المُسالمة منذ سقوط أدولف هتلر، إلا أن السلطات تعمل على تحجيم دور هؤلاء بقدر الإمكان وبما أتيحت من إمكانيات.

فبادر وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر بتدشين حملة الدفاع عن ألمانيا المتسامحة من خلال كشفه النقاب في نوفمبر الماضي عن خطة جديدة تهدف لإعادة تنظيم الهيئات الأمنية في البلاد في إطار مكافحة التطرف اليميني وردعه.

خطوة الوزير الألماني سبقها تمهيد من البرلمان "بوندستاغ" الذي صادق على توفير 600 وظيفة جديدة لدى أجهزة الأمن في نوفمبر.

ومن شأن هذه الوظائف أن تجعل الاستخبارات الداخلية وهيئة مكافحة الجريمة قادرتين على إيلاء المزيد من الاهتمام بالخطر الصادر عن التيار اليميني المتطرف.

> **32200**
> شخص أصبحوا من اليمين المتطرف هذا العام بعدما كانوا في 2018 أكثر من 24 ألفا

لم تتوقف السلطات الألمانية عند تشديد الإجراءات الأمنية لمنع حدوث هجمات إرهابية يُتهم النيونازيون بالقيام بها فقط، بل تعول أيضا على التشريعات الجديدة التي تنظم عملية بيع الأسلحة التي يتم استخدامها عادة في هجمات إرهابية.

من جانبه وافق مجلس الولايات الألماني (بوندسرات) في العشرين من هذا الشهر على تشديد قانون حيازة السلاح، وذلك عقب أسبوع على موافقة البرلمان الاتحادي (بوندستاغ) عليه.

ومن المنتظر أن يدخل الجزء الأكبر من التعديلات على القانون حيز التنفيذ بحلول منتصف عام 2020، وينص القانون المعدل على توسيع السجل الوطني للسلاح، لتسهيل تتبع كافة الأسلحة النارية.

كما يحد القانون المعدل، الذي أثار احتجاجات نفذتها اتحادات القناصة والصيادين، من مساحة خزينة السلاح في أنواع معينة من الأسلحة النارية، لكي يجعل من الصعب استخدامها في هجمات إرهابية.

ولا تعد هذه الإجراءات الجديدة، التي دفعت بها السلطات الألمانية في العام 2019 الذي يحزم أمتعته لمغادرتنا، بمعزل عن قرارات "جريئة" أخرى على غرار استحداث خط ساخن لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن أية تهديدات أو إشارات عنف من قبل النازيين الجدد لتحليل مضمونها وتتبع مسارات مطلقيها ومساعدة الأفراد الذين يتم تهديدهم.

من الصائب القول إن هذه الإجراءات تعد خطوات متقدمة لتقليم أظافر اليمين المتطرف في ألمانيا غير أن قطار الأخير لم يتوقف عند هذه الإشارات حيث تشير الأرقام إلى تزايد كبير في أعداد اليمينيين.

فمن جهتها أكدت الهيئة الاتحادية لحماية الدستور وهي تمثل الاستخبارات الداخلية في ألمانيا أن أعداد المتطرفين اليمينيين ارتفع في 2019 إلى ما يقارب 32200 شخص بعدما كانوا في 2018 أكثر من 24 ألف شخص أي بزيادة قدرها الثلث.

تزايد أعداد أنصار اليمين المتطرف والمتأثرين بشعاراته ترجم في محطات سياسية هامة في ألمانيا في العام 2019 حيث حققت الأحزاب اليمينية قفزة نوعية وبات ظهورها لافتا للانتباه.

فقبل 2017 لم يكن هناك حضور للنازيين الجدد على الساحة السياسية الألمانية، غير أن حزب البديل من أجل ألمانيا، الذي تم تأسيسه سنة 2013 وفتح الباب بمصراعيه لولادة أحزاب جديدة تحمل أفكارا مشابهة، تمكن من حصد 12.6 بالمئة من الأصوات لتجعله هذه النسبة يتبوأ مرتبة ثالث أكبر كتلة برلمانية.

وعاد الحزب اليميني ليحصد في سبتمبر الماضي 27.5 بالمئة من الأصوات في انتخابات محلية في ولايتي ساكسونيا وبراندنبورغ، شرقي ألمانيا، ليحتل بذلك المرتبة الثانية خلف الحزب الديمقراطي المسيحي.

بالرغم من جهود الألمان الحثيثة لوضع حد للخطر اليميني المتطرف الذي يتربص ببلادهم، فإن هذا المد الأيديولوجي لن يتوقف إلا بتوفر أسباب خارجية كذلك حيث تزدهر في كافة أنحاء أوروبا الحركات الشعبوية على غرار حزب الحرية النمساوي وحركة النجوم الخمس في إيطاليا وغيرهما وهو ما يزيد من حظوظ اليمينيين المتطرفين الألمان في البقاء وتحصيل مكاسب سياسية أخرى.

ألمانيا عاجزة عن طي صفحة الصليب المعقوف نهائيا

اعتداء على منزل حاخام في أميركا

نيويورك – جرح 5 أشخاص كانوا مجتمعين للاحتفال بعيد الأنوار اليهودي، في هجوم استهدف منزل حاخام، السبت، في مدينة مونسي قرب نيويورك، وصفه الحاكم، الأحد، بـ"الإرهابي".

وأفاد المجلس اليهودي الأرثوذكسي للشؤون العامة "ورد اتصال يفيد بعملية طعن جماعي" مساء السبت ضد "منزل حاخام حاسيدي"، مشيراً إلى وقوع خمسة جرحى بينهم اثنان في حال حرجة.

وأضافت الجمعية "نقل خمسة أشخاص أصيبوا طعنا إلى مستشفيات محلية وجميعهم يهود حاسيديون"، مشيرة إلى أن اثنين منهم في حال حرجة. ورفضت الشرطة المحلية أن تؤكد عدد الجرحى، مشيرةً إلى توقيف مشتبه به واحتجاز سيارة.

واعتبر حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو، الأحد، عند وصوله إلى موقع الاعتداء أن ما حصل "عمل إرهابي".

وقال كومو "نحارب العديد من الجرائم المدفوعة بالكراهية، لكن أعتقد أننا الآن أمام أمر أبعد من ذلك. أعتبر أن هذا العمل إرهابي وأعتقد أنه إرهاب داخلي يريد زرع الخوف. إنهم مدفوعون بالكراهية".

وأفادت شبكة "سي.بي.أس" التلفزيونية أن رجلا يحمل ساطورا اقتحم منزل الحاخام الواقع في مونسي على مسافة 50 كلم شمال نيويورك، حيث كان جمع من الناس يحتفلون بعيد الأنوار اليهودي.

وتمكن المهاجم من طعن ثلاثة أشخاص على الأقل من الموجودين قبل أن يفر.

ويأتي الهجوم في سياق تصاعد الاعتداءات على اليهود في الولايات المتحدة. وتضم مقاطعة روكلاند، حيث تقع مونسي، أكبر نسبة من اليهود في الولايات المتحدة، أي 90 ألف شخص، ما يساوي 31.4% من سكانها.

وقال أحد مؤسسي المجلس اليهودي في منطقة وادي هيودسن يوسي غيستيتنر ردا على أسئلة "نيويورك تايمز"، إن من بين الضحايا ابن الحاخام، موضحا "كان هناك عشرات الأشخاص في المنزل، كان احتفالا بعيد الأنوار"، وهو عيد يهودي كبير.

وتتعرض الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة التي تضم 5 ملايين نسمة، لاعتداءات بشكل متزايد.

طهران تسمم علاقاتها مع باريس باعتقال باحثين فرنسيين

طهران – تسير علاقات طهران بعالمها الخارجي إلى مزيد من التأزم بعد أن أقدمت السلطات الإيرانية على اعتقال باحثَين فرنسيين ما دفع ببلادهما إلى الدعوة للإفراج عنهما وهو ما لم يرق لطهران.

واتهمت إيران، الأحد، فرنسا بـ"التدخل" في قضية الأكاديمية الإيرانية الفرنسية فاريبا عادل خواه المعتقلة في إيران، مشيرة إلى أنها تُعتبر مواطنة إيرانية وتواجه تهما تتعلق بالأمن القومي.

واستدعت وزارة الخارجية الفرنسية، الجمعة، السفير الإيراني للاحتجاج على "الاعتقال غير المقبول" لعادل خواه والأكاديمي الفرنسي رولان مارشال، مجددة مطالبتها بالإفراج عنهما. وقالت إن الأمر لم يعد "يحتمل". وأدى اعتقالهما إلى زيادة انعدام الثقة بين طهران وباريس في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لعب دور قيادي في نزع فتيل التوتر بين إيران وخصمها اللدود الولايات المتحدة الأميركية.

واعتبر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن "بيان وزارة الخارجية الفرنسية بشأن المواطنة الإيرانية المعتقلة هو تدخّل في الشأن الداخلي للبلاد، والطلب الفرنسي ليس له أساس قانوني".

وقال موسوي في بيان إن عادل خواه "هي مواطنة إيرانية تم اعتقالها بتهمة التجسس لأطراف أجنبية" مشيراً إلى أنه "جرى إبلاغ محاميها بكامل تفاصيل القضية".

ولا تعترف إيران بازدواج الجنسية ورفضت مرارا طلبات من حكومات أجنبية للقيام بزيارات قنصلية لمعتقلين في طهران خلال الإجراءات القانونية.

وفي بيانها، الجمعة، جددت الخارجية الفرنسية دعوتها للإفراج عن عادل خواه ومارشال. كما جددت التأكيد على مطلب فرنسا بتوفير الدعم القنصلي لهما.

عباس موسوي

بيان الخارجية الفرنسية حول المواطنة المعتقلة تدخّل في شأن إيران

وفي ما يخصّ مارشال، أوضح موسوي أنه أُوقف بتهمة "التواطؤ ضد الأمن القومي" وأن سفارته تواصلت معه "مرات عدة". وأكد أن محاميه "على علم بالتهم الموجهة إليه وهو على اتصال بالسلطة القضائية".

وتعمل أستاذة الأنتروبولوجيا المتخصصة في الشأن الشيعي فاريبا عادل خواه في مركز البحوث الدولية في كلية العلوم السياسية بباريس، وتأكد اعتقالها بتهمة "التجسس" في يوليو الماضي. واعتقل زميلها مارشال أثناء زيارته لها، بحسب محاميه.

وقرر قاض خلال الشهر الجاري الإفراج عنهما بكفالة، نظراً لاستحقاقهما لها بعد ستة أشهر من الاعتقال، بحسب محاميهما. إلا أن النيابة اعترضت، ونتيجة لذلك أحيلت القضية إلى المحكمة الثورية الإيرانية للنظر فيها، بحسب وكالة الأنباء الطلابية (إيسنا) شبه الرسمية.

وتنظر المحكمة الثورية عادة في القضايا المهمة في إيران ومن بينها تلك المتعلقة بالتجسس.

وذكرت كلية العلوم السياسية بباريس ونشطاء أن عادل خواه وأكاديمية أسترالية مسجونة معها في أوكرانيا منذ العام 2016. وشكلت القمة التي جمعت الرئيس الأوكراني مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين لأول مرة بإشراف فرنسي ألماني، تقدماً وإن لم يفض الاجتماع سوى إلى عدد قليل من القرارات الملموسة.

ومنذ انتخاب زيلينسكي في أبريل، سُجّل انفراج طفيف في العلاقات مع روسيا. وفي سبتمبر، قامت كييف وموسكو بتبادل سبعين محتجزًا.

طهران قد تخسر وسيطا لأزمتها مع واشنطن

تبادل أسرى بين كييف والانفصاليين الموالين لموسكو

كييف – أنهت كييف والانفصاليون الموالون لروسيا في شرق أوكرانيا، الأحد، عملية تبادل 200 أسير في حدث يعدّ خطوة نحو خفض التصعيد في النزاع الوحيد في أوروبا.

وقالت الرئاسة الأوكرانية "عمليات الإفراج المتبادلة قد تمت"، مشيرةً إلى أنها تنتظر عودة 76 شخصاً إلى البلاد، فيما أعلن الانفصاليون في "جمهوريتي" دونيتسك ولوغانسك لوكالات أنباء روسية تسلمهم دفعتين متتاليتين من 61 و63 شخصاً. ويعد هذا أول تبادل مباشر لأسرى بين طرفي النزاع منذ 2017.

وبحسب معلومات أوردتها وسائل إعلام أوكرانية، فقد قام الانفصاليون بإطلاق سراح أسرى حرب أوكرانيين، بالإضافة إلى ناشطين وصحافيين مؤيدين لكييف.

ومن الجانب الأوكراني، أفرجت كييف عن ثلاثة أشخاص حكم عليهم بالسجن مدى الحياة بتهمة تنفيذ اعتداء في فبراير 2015، وكذلك عن عناصر سابقين في شرطة مكافحة الشغب كانوا محتجزين في أوكرانيا بسبب ضلوعهم في حملة القمع الدموية ضد المتظاهرين في ساحة ميدان عام 2014.

وأطاحت هذه التظاهرات حينذاك بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش. وحصل ذلك قبل بدء الحرب في شرق أوكرانيا.

وأثار احتمال الإفراج عن هؤلاء الشرطيين السابقين، سخط عدد كبير من الأوكرانيين وجمعية لعائلات الضحايا التي دعت الرئيس الأوكراني الجديد فلاديمير زيلينسكي إلى العدول عن ذلك.

وعلى الرغم من هذه المخاوف فإن زيلينسكي هو من بادر إلى المطالبة بعملية التبادل في التاسع من ديسمبر في باريس، حيث كانت تُعقد أول قمة للسلام

> **الإعلام الأوكراني قال إن الانفصاليين أطلقوا سراح أسرى حرب أوكرانيين وناشطين وصحافيين مؤيدين لكييف**

وبعد ذلك تراجعت قوات طرفي القتال من ثلاثة قطاعات على خط الجبهة، فيما قررت قمة باريس أن تتم انسحابات أخرى من هذا النوع بحلول مارس. كما أعادت موسكو لكييف سفناً حربية استولت عليها، بينما عبّر العديد من المسؤولين الروس وعلى رأسهم بوتين عن تقديرهم لزيلينسكي.

وأسفر النزاع بين كييف والانفصاليين الموالين لروسيا، وهو آخر نزاع مسلّح قائم في أوروبا، عن مقتل أكثر من 13 ألف شخص منذ اندلاعه عام 2014، بعد بضعة أسابيع من ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

ويتهم الغرب وأوكرانيا موسكو بتمويل وتسليح المتمردين، وهو ما تنفيه روسيا مؤكدة أنها تؤدي دورًا سياسيًا لحماية السكان المحليين في هذه المناطق الناطقة باللغة الروسية.